



«الملا: قمع المعارضة شيء والتمييز شيء آخر ولا أحبذ ذكر الإحصاءات التي تركز الطائفية في المجتمع»

- مواليد 1955 .
- محامي ومستشار قانوني .
- عضو اتحاد المحامين العرب والاتحاد الدولي للمحامين .
- ماجستير في القانون الدولي من جامعة كييف .
- أوكرانيا .
- عضو جمعية حقوق الإنسان البحرينية .
- عضو اللجنة المركزية لجمعية المنبر الديمقراطي التقدمي .
- عضو اتحاد المحامين العرب والاتحاد الدولي للمحامين .
- ماجستير في القانون الدولي من جامعة كييف .
- أوكرانيا .
- عضو جمعية حقوق الإنسان البحرينية .
- عضو مؤسس لمركز حقوق الإنسان «المنحل» .

«الأنصاري: أزمة الطائفية خلقت بشكل متبادل بين الحكومة والشارع وكلاهما ينتهك حقوق الإنسان»

- مواليد 1975 .
- دكتوراه في العلوم السياسية من جامعة رتشموند .
- رئيس الجمعية البحرينية للحريات العامة .
- نائب مدير برنامج المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية .
- مدير إدارة التوظيف بوزارة العمل .
- نائب مدير المشروع الوطني للتوظيف .
- المنسق العام للتأمين ضد التعطل .

نتجاوز مرحلة اتهام الآخرين لأننا بحاجة للتقرب منهم. □ لماذا هناك تعدد للجمعيات والمنظمات المهتمة بحقوق الإنسان في البحرين، الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، وجمعية الحريات العامة ودعم الديمقراطية ومركز البحرين لحقوق الإنسان؟ وهل ترون شيئاً صحيحاً في ذلك أم أنه يبعثر الجهود؟

- الملا: أرى أن تعدد الجمعيات شيء طبيعي في ظل حالة الانفتاح كما أتصور إن ذلك أفضل من حيث إنه يعزز مجال كل جمعية في تقديم الأفضل من خلال الجرامج، فليبرز الأفضل وينتهي الغير قادر على الحراك الطبيعي، لو كانت جمعية واحدة في البحرين تعتنى بحقوق الإنسان لكان ذلك مأساة.

نحن نتحدث عن حالة الإقصاء لدى الدولة ولكن للأسف الشديد فإن هذه الحالة موجودة لدينا في الجمعيات الحقوقية فهناك من يقصي الآخر ويخونه أيضاً لأنه لا يؤمن بنفس الفكرة، إن وجود أكثر من مؤسسة يعطي المواطن حرية الانتماء لأي مؤسسة لحماية حقوقه.

- الأنصاري: أوافق مع ما طرحه الأخ حميد، وكوني منتمي لإحدى الجمعيات الحقوقية أرى أن هناك تنسيقاً بين الجمعيات في القضايا الرئيسية ولكن في التفاصيل الجزئية فإن كل جمعية تطرح برنامجاً خاصاً بها وأعتقد أنه يوجد تكامل بين هذه المؤسسات.

يمكن سد المنافذ سواء في الداخل أو الخارج. □ إن مسألة اللجوء للخارج للاستقواء على الدولة ليست صحيحة ولكن إن كان هناك مؤتمر دولي وشارك فيه البعض وأبدى رأيه فما هي المشكلة، يجب أن يتسع صدر الدولة كما يجب أن يتسع صدر المعارضة للنقد والنقد الذاتي من خلال إمكانية الجلوس في محاور صريحة للوصول إلى الحلول، للأسف أن الدولة هي تصد هذه المحاولات والدليل على ذلك عدم مشاركتها في الندوات والمؤتمرات التي تنظمها المعارضة أو مؤسسات المجتمع المدني ويطلب مشاركة الدولة فيها. إن اللجوء للخارج كان نتيجة عدم وجود حوار صريح بين الدولة والمعارضة ومؤسسات المجتمع المدني.

تخوين المواطنين

□ يواجه عدد من النشطاء والبرلمانيين سلباً من الترهيب والاستفزاز من خلال المقالات الصحافية والتصريحات التي تنعتهم بـ«خونة البحرين»، واعتبار أنشطتهم في مجال حقوق الإنسان على أنها دعوة للأجانب للتدخل في الشؤون المحلية. فما هو موقفكم من ذلك؟

- الأنصاري: الخائن هو من يتهم الناس بالخيانة، فأبناء الوطن الواحد يختلفون في آرائهم ولذلك يجب أن تحترم جميع الآراء وأن نتعايش بشكل جيد وأن يطرح الجميع ما لديه من آراء بحرية، يجب أن

صندوق وأقفلت الباب علي لا تلمني إن خرجت للخارج. □ ولكن ما يقال أن هناك مؤسسات داخلية يمكن من خلالها طرح جميع الأمور على طاولة البحث فهناك الجمعيات السياسية وهناك البرلمان ومجلس الشورى؟

- الأنصاري: إنني لست مؤيداً لمناقشة مسائلنا في الخارج فيمكن مناقشة جميع الأمور هنا في البحرين ولكن يجب أيضاً ألا نأخذ الأمور بحساسية فليذهب من يشاء إلى الخارج ويقول ما لديه، إن كان الموضوع مجرد حديث وابداء الرأي فليذهب من يشاء حتى إلى المريخ ويعبر عن رأيه وموقفه واحتجائه طالما كان ذلك في حدود الأدب والسلم والمحافظة على احترامنا للأخر، المشكلة هي ألا نعطي حرية التعبير للآخرين وبذلك ندفعهم للتعبير عن ذلك من خلال خلق الفوضى في الشارع.

- الملا: للأسف إن تصريح وزير الداخلية ينم عن ضيق صدر السلطة من الحوار مع المعارضة إذ وصل الأمر إلى التهديد بمقاضاة النشطاء بالمادة 134 من قانون العقوبات وهذه المواد تحمل نفساً مما تبقى من قانون أمن الدولة وبالتالي محاولة إحياء هذه المواد في ظل مشروع جلاله الملك تعتبر ظاهرة «نكوصية» من جانب التضييق على الحريات وذلك ما قلناه في بداية المنتدى إذ إن على وزير الداخلية أن يقبل النقد بصدق وأن يفهم أن العالم الآن أصبح قرية صغيرة وبالتالي لا